العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

اعتمد بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)

المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦

تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٦

الديباجة

إن الدول الأطراف في هذا العهد،

إذ ترى أن الاعتراف لأفراد الأسرة البشرية جميعاً بالكرامة الإنسانية الأصلية وبحقوق المتساوية غير القابلة للتصرف هو، وفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والسلم في العالم،

وإذ تعترف بأن هذه الحقوق منبثقة من كرامة الشخص الإنساني الأصلية،

وإذ تدرك أن تهيئة الظروف المناسبة لإتاحة تمتع كل إنسان بحقوقه المدنية والسياسية مثل تمتعه بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي السبيل الوحيد، وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لتحقيق المثل الأعلى المتمثل في الشخص الإنساني الحر المتمتع بالحرية المدنية والسياسية والمتحرر من الخوف والعوز،

وإذ تدرك الالتزام المترتب على الدول، بموجب ميثاق الأمم المتحدة والمرتب عليها تعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحياته،

وإذ تدرك أن الفرد، المترتبة عليه واجبات إزاء الأفراد الآخرين وإزاء المجتمع الذي ينتمي إليه، مسؤول عن السعي إلى تعزيز ومراعاة الحقوق المعترف بها في هذا العهد،

قد اتفقت على المواد التالية:

الجزء الأول

المادة ١

١- تملك جميع الشعوب حق تقرير مصيرها. وتملك بمقتضى هذا الحق حرية تقرير مركزها السياسي وحرية تأمين نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٢- يجوز لجميع الشعوب، تحقيقاً لغاياتها، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دون الإخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ الفائدة المتبادلة وعن القانون الدولي. ولا يجوز بتاتاً حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة.

٣- تقوم الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية، بتعزيز تحقيق حق تقرير المصير وباحترام هذا الحق، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

الجزء الثاني

المادة ٢

١- تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وتأمينها لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

٢- تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في هذا العهد بالقيام، وفقاً لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا العهد، باتخاذ الخطوات اللازمة لاعتماد التدابير التشريعية والتدابير الأخرى التي قد تكون لازمة لإعمال الحقوق المعترف بها في هذا العهد إن كان إعمالها غير مكفول بموجب التدابير التشريعية والتدابير الأخرى النافذة.

٣- تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في هذا العهد بالقيام بما يلي:

(أ) تأمين الرجوع الجابر لأي شخص تنتهك حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر هذا الانتهاك عن مرتكبيه أداء منهم لوظائفهم الرسمية؛

- (ب) تأمين قيام السلطات القضائية أو الإدارية أو التشريعية المختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى يقرها نظام الدولة القانوني، بالبت في حقوق أي شخص يباشر إجراء الرجوع التماساً للجبر، وإتفاء إمكانيات الرجوع القضائي؛
- (ج) تأمين قيام السلطات المختصة بتنفيذ القرارات المؤيدة لتلك الحقوق.

المادة ٣

تعهد الدول الأطراف في هذا العهد بتأمين حق الرجل والمرأة المتساوي في التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المقررة في هذا العهد.

المادة ٤

١- يجوز للدول الأطراف في هذا العهد، في حالات الطوارئ الاستثنائية المعلن قيامها رسمياً والمنطوية على أي خطر كبير يتهدد حياة الأمة، أن تقوم استثناءً، ودون التقيد بالالتزامات المترتبة عليها بموجب هذا العهد، باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة مقتضيات تلك الحالات ضمن الحدود اللازمة حقاً لذلك وشرط عدم منافاة التدابير المتخذة للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بموجب القانون الدولي وعدم انطواء تلك التدابير على أي تمييز لا سبب له غير العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.

٢- لا يُجْلَ الحكم الاستثنائي الوارد في الفقرة السابقة من التقيد بأحكام المواد ٦ و٧ و٨ (الفقرتان ١ و٢) و١١ و١٥ و١٦ و١٨.

٣- يجب على كل دولة من الدول الأطراف في هذا العهد تستعمل حق عدم التقيد أن تُعلم الدول الأطراف الأخرى فوراً، بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة، بالأحكام التي لم تقيد بها وبالأسباب التي دفعتها إلى ذلك، وأن تعلمها أيضاً بتاريخ إنفاذها عدم التقيد، وذلك بالواسطة ذاتها وفي تاريخ ذلك الإنهاء.

المادة ٥

١- يحظر تفسير أي حكم من أحكام هذا العهد بما يفيد انطواءه على أي حق لأية دولة أو لأية جماعة أو لأي شخص في مباشرة أي نشاط أو إتيان أي عمل يستهدف إهدار أي حق أو أية حرية من الحقوق أو الحريات المعترف بها في العهد أو يستهدف تقييد أيهما تقييداً أكبر مما هو منصوص عليه فيه.

٢- يحظر إجراء أي تقييد أو أية مخالفة لأي حق من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها أو الموجودة في أية دولة من الدول الأطراف في هذا العهد بموجب القوانين أو الاتفاقيات أو الأنظمة أو الأعراف، بذريعة عدم اعتراف هذا العهد بتلك الحقوق أو اعترافه بها على نطاق أضيق.

الجزء الثالث

المادة ٦

- ١- لكل إنسان حق أصيل في الحياة. ويتمتع هذا الحق وجوباً بحماية القانون. ولا يجوز، تحكماً، حرمان أي إنسان من حياته.
- ٢- لا يجوز، في البلدان التي لم تقم بإلغاء عقوبة الإعدام، أن يُحكم بهذه العقوبة إلا عن أشد الجرائم خطورة ووفقاً للقوانين التي تكون سارية عند ارتكاب الجريمة وغير مخالفة لأحكام هذا العهد ولاتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس وقمعها. ولا يجوز توقيع هذه العقوبة إلا تنفيذاً لحكم نهائي صادر عن محكمة مختصة.
- ٣- لا تتضمن هذه المادة، بدهاءة، عندما يكون حرمان الحرية جريمة إبادة الأجناس، أي حكم يقرر لأية دولة من الدول الأطراف في هذا العهد أي إعفاء من أي التزام يكون مترتباً عليها بموجب اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس وقمعها.
- ٤- يكون لكل محكوم عليه بعقوبة الإعدام حق التماس العفو الخاص أو إبدال العقوبة. ويجوز، في جميع الحالات، إصدار العفو الشامل العام أو العفو الخاص أو إبدال العقوبة.
- ٥- لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام عن الجرائم التي يكون مرتكبها دون الثامنة عشرة من العمر ولا تنفيذ تلك العقوبة بالحوامل.
- ٦- لا تتضمن هذه المادة أي حكم يجوز الاحتجاج به لمنع أو تأخير إلغاء عقوبة الإعدام من قبل أية دولة من الدول الأطراف في هذا العهد.

المادة ٧

لا يجوز تعذيب أي إنسان أو معاملته أو عقابه بقسوة أو بما ينافي الإنسانية أو يهين الكرامة. ولا يجوز خاصة إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي إنسان بغير رضاه الحر.

المادة ٨

١- لا يجوز استرقاق أي إنسان، وتحظر جميع أنواع الرق والاتجار بالرقيق.

٢- لا يجوز استعباد أي إنسان.

٣- (أ) لا يجوز اقتضاء أي إنسان العمل سخرة أو إلزاماً؛

(ب) لا يشمل حكم البند (أ) من هذه الفقرة تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة المحكوم بها من المحاكم المختصة في البلدان التي تجوز فيها المعاقبة على بعض الجرائم بالسجن مع الأشغال الشاقة؛

(ج) لا يشمل تعبير "العمل سخرة أو إلزاماً" حسب مدلول هذه الفقرة الأعمال والخدمات التالية:

'١' الأعمال والخدمات غير المقصودة في البند (ب)، والتي يتعين عادة على من صدر باعتقاله قرار قضائي قانوني أن يقوم بها أثناء فترة الاعتقال أو الإفراج المشروط؛

'٢' الخدمة ذات الطابع العسكري، والخدمة القومية المفروضة قانوناً على المعارضين العقائدين للخدمة العسكرية في البلدان التي تعترف بالمعارضة العقائدية لها؛

'٣' الخدمة المفروضة في حالات الطوارئ أو النكبات المهددة لحياة المجتمع ورفاهه؛

'٤' الأعمال والخدمات التي تكوّن جزءاً من الالتزامات المدنية العادية.

المادة ٩

١- لكل إنسان حق في الحرية وفي الأمن على شخصه. ولا يجوز، تحكماً، القبض على أي إنسان أو اعتقاله. ولا يجوز حرمان أي إنسان من حريته إلا بناء على الأسباب ووفقاً للإجراءات التي ينص عليها القانون.

٢- يراعى إعلام كل مقبوض عليه بأسباب القبض عند إلقاءه، وإعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه.

٣- يراعى، في حالة أي إنسان يقبض عليه أو يعتقل بتهمة ارتكاب إحدى الجرائم، إحالته سريعاً أمام أحد القضاة أو الموظفين المخولين قانوناً مباشرة الوظائف القضائية، والقيام وجوباً بمحاكمته خلال مدة معقولة أو بالإفراج عنه. ويراعى أن لا يكون الحبس الاحتياطي هو القاعدة العامة المتبعة بالنسبة إلى الذين ينتظرون المحاكمة، ويجوز مع ذلك تقييد الإفراج عن الشخص المعني بضمانات تكفل حضوره المحاكمة وفي أية مرحلة من مراحل الدعوى وعند الاقتضاء لتنفيذ الحكم الصادر.

٤- يكون لكل إنسان يتعرض للحرمان من حريته بالقبض عليه أو اعتقاله، حق الرجوع إلى القضاء لتقوم المحكمة المختصة بالفصل دون تأخير في قانونية اعتقاله وبالأمر بالإفراج عنه إن تثبت لا قانونية هذا الاعتقال.

٥- يكون لكل إنسان يتعرض للقبض أو للاعتقال بصورة لا قانونية حق لازم في التعويض.

المادة ١٠

١- يراعى، بالنسبة إلى كل إنسان يتعرض للحرمان من حريته، أن يعامل معاملة إنسانية مقرونة بالاحترام اللازم لكرامة الشخص الإنساني الأصلية.

٢- (أ) يراعى، إلا في الظروف الاستثنائية، فصل المتهمين عن المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة مستقلة تتفق مع مركزهم كأشخاص غير محكوم عليهم؛

(ب) يراعى فصل المتهمين الأحداث عن الكبار وإحالتهم في أسرع وقت ممكن إلى القضاء للفصل في قضاياهم.

٣- يراعي في نظام السجون تأمين معاملة السجناء معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وتأهيلهم، وفصل المجرمين الأحداث عن الكبار ومعاملتهم المعاملة المناسبة لسنهم ومركزهم القانوني.

المادة ١١

يحظر حبس أي إنسان لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدي.

المادة ١٢

- ١- يكون لكل إنسان موجود داخل إقليم أية دولة بصورة قانونية حق التمتع فيه بحرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته.
- ٢- يكون كل إنسان حراً في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده.
- ٣- لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتقتضيها حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الغير وحررياتهم، وتكون موافقة للحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد.
- ٤- لا يجوز، تحكماً، حرمان أي إنسان من دخول بلده.

المادة ١٣

يحظر إبعاد أي أجنبي عن إقليم إحدى الدول الأطراف في هذا العهد، إن كان موجوداً فيه بصورة قانونية، إلا تنفيذاً لقرار صادر وفقاً للقانون؛ ويتاح له، ما لم تقض ضرورات الأمن القومي بغير ذلك، تقلص الأسباب المبررة لعدم إبعاده، وعرض قضيته على السلطة المختصة أو على من تعيينه أو تعيينهم خصيصاً لذلك، وتوكيل من يمثله فيها.

المادة ١٤

١- الكل أمام القضاء سواء. ويكون لكل إنسان حق في أن تنظر قضيته محكمة مختصة مستقلة نزيهة تكون منشأة بحكم القانون وتتولى الفصل في أية تهمة جرمية توجه إليه أو أية دعوى مدنية تتناول حقوقه والتزاماته. ويجوز منع الصحافة والجمهور من حضور المحاكمة كلها أو بعضها، مراعاة لاعتبارات الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي، أو لحرمة حياة الأطراف الخاصة، أو لمقتضيات الضرورة البحثية، حسب رأي

المحكمة، في الظروف الخاصة التي تؤدي العلنية فيها إلى الإخلال بمصلحة العدالة؛ ولكن الحكم الصادر في أية قضية جنائية (جزائية) أو مدنية يصدر وجوباً في جلسة علنية ما لم يتعلق بأحداث تقتضي مصلحتهم غير ذلك أو ما لم تتعلق الدعوى بالمنازعات الزوجية أو بالولاية أو الوصاية على الأولاد.

٢- يعتبر كل متهم بجرمة بريئاً حتى يثبت جرمه قانوناً.

٣- يكون لكل متهم بجرمة أثناء النظر في قضيته حق التمتع على قدم المساواة بالضمانات الدنيا التالية:

(أ) إعلامه سريعاً وتفصيلاً وبلغة يفهمها بطبيعة التهمة الموجهة إليه وبأسبابها؛

(ب) إعطاؤه الوقت الكافي والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه والاتصال بمدافع يوكله للدفاع عنه؛

(ج) محاكمته دون تأخير لا مبرر له؛

(د) محاكمته حضورياً وتمكينه من الدفاع عن نفسه بنفسه أو بواسطة مدافع يختاره لذلك؛ وإعلامه بحقه في أن يكون له مدافع إن لم يكن له مدافع، وتزويده، عندما تقتضي مصلحة العدالة ذلك، بمدافع يعين له حكماً ومجاناً إن كان لا يستطيع مكافأته على أتعابه؛

(هـ) مناقشة شهود الاتهام، من جانبه أو جانب غيره، وتأمين حضور وسماع شهود النفي أو الدفاع بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام؛

(و) تزويده مجاناً بمترجم شفوي حال عدم فهمه أو تكلمه اللغة المستعملة في المحكمة؛

(ز) عدم إكراهه على الشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بجرمه.

٤- يراعى، في حالة الأحداث، اتباع الإجراءات المناسبة لسنهم ولمدى الحاجة إلى تأهيلهم.

٥- يكون لكل مدان بجرمة حق الطعن، وفقاً للقانون، أمام محكمة الدرجة الأعلى في الحكم الصادر بإدانتته وعقابه.

٦- يجب، في حالة كل مدان بحكم نهائي عن جريمة يصير لاحقاً إلغاء الحكم الصادر بإدانتته أو إصدار العفو الخاص عنه لحدوث واقعة جديدة أو ظهور سابقة قطعية

الدلالة على ارتكاب خطأ قضائي، منحه التعويض اللازم، وفقاً للقانون، إن أنزلت به العقوبة تنفيذاً لحكم الإدانة ولم تثبت مسؤوليته الكلية أو الجزئية عن عدم إذاعة الواقعة المجهولة في الوقت المناسب.

٧- لا يجوز محاكمة أو معاقبة أي إنسان لجرمة سبقت إدانته بها أو تبرئته منها بحكم نهائي وفقاً للقانون وللإجراءات الجنائية في كل بلد.

المادة ١٥

١- لا تجوز إدانة أي إنسان بأية جريمة عن أي سلوك إيجابي أو سلبي (فعل وامتناع) لا يكون عند ارتكابه جريمة بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا يجوز فرض أية عقوبة تكون أشد من العقوبة المقررة عند ارتكاب الجريمة. ويستفيد المجرم وجوباً من أي قانون يصدر بعد ارتكاب الجريمة ويقرر لها عقوبة أخف.

٢- لا تتضمن هذه المادة أي حكم يحول دون محاكمة ومعاقبة أي شخص لأي سلوك إيجابي أو سلبي يكون عند ارتكابه سلوكاً جرمياً وفقاً للمبادئ القانونية العامة المستقرة في المجتمع الدولي.

المادة ١٦

يكون لكل إنسان حق الاعتراف له في كل مكان بالشخصية القانونية.

المادة ١٧

١- لا يجوز إجراء أي تعرض تحكيمي لا قانوني لأي إنسان في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أي مساس لا قانوني بشرفه وسمعته.

٢- لكل إنسان حق في حماية القانون من مثل هذا التعرض أو المساس.

المادة ١٨

١- لكل إنسان حق في حرية الفكر والعقيدة والدين يوليه حرية في اتخاذ أو اعتناق أي دين أو معتقد يختاره وفي الإعراب استقلالاً أم صحبة وعلناً أم خلوة عن دينه أو معتقده عبادة وممارسة وإقامة للشعائر وتعليماً.

- ٢- لا يجوز إكراه أي إنسان إكراهاً يخل بحريته في اتخاذ أو اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.
- ٣- لا يجوز تقييد حرية الإنسان في الإعراب عن دينه أو معتقده إلا بالقيود التي يقرها القانون وتقتضيها حماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الغير وحررياتهم الأساسية.
- ٤- تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء والأولياء الآخرين عند وجودهم في تأمين تعليم الأولاد المشمولين بولايتهم وتربيتهم دينياً وحلقياً وفقاً لمعتقداتهم الخاصة.

المادة ١٩

- ١- يكون لكل إنسان حق في اعتناق الآراء دون أن يناله أي تعرض بسببها.
- ٢- يكون لكل إنسان حق في حرية التعبير بوليته حرية في طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، بالقول أو الكتابة أو الطباعة أو الفن أو أية وسيلة أخرى يختارها.
- ٣- ينطوي استعمال الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة على واجبات ومسؤوليات خاصة، ويجوز لذلك إخضاعه لبعض القيود شرط نص القانون عليها ولزومها لتأمين ما يلي:
- (أ) احترام حقوق الغير أو سمعتهم؛
- (ب) حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

المادة ٢٠

- ١- تحظر قانوناً أية دعاوة للحرب.
- ٢- تحظر قانوناً أية دعاوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية تكوّن تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف.

المادة ٢١

يعترف وجوباً بحق الاجتماع السلمي. ولا يجوز تقييد استعمال هذا الحق بأية قيود غير التي يقرها القانون وتقتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي

أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحررياتهم.

المادة ٢٢

١- يكون لكل إنسان حق في حرية تكوين الجمعيات مع الغير والانتماء إليها يوليه حق تكوين النقابات والانتماء إليها لحماية مصالحه.

٢- لا يجوز تقييد استعمال هذا الحق بأية قيود غير التي يقرها القانون وتقتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو لحماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحررياتهم. ولا تتضمن هذه المادة أي حكم يحول دون فرض القيود القانونية اللازمة على أفراد القوات المسلحة والشرطة في استعمالهم لهذا الحق.

٣- لا تتضمن هذه المادة أي حكم يميز، للدول الأطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة عام ١٩٤٨ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، اتخاذ أية تدابير تشريعية أو تطبيق القانون بأية طريقة تكون محللة بالضمانات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

المادة ٢٣

١- الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية الأساسية في المجتمع ولها عليه وعلى الدولة حق الحماية.

٢- يعترف للبالغين سن الزواج من الذكور والإناث بحق التزوج وتكوين أسرة.

٣- شرط انعقاد الزواج حرية وتمام رضا طالبيه.

٤- تقوم الدول الأطراف في هذا العهد باتخاذ التدابير المناسبة لتأمين تساوي حقوق الزوجين ومسؤولياتهم في الزواج وأثناء قيامه وعند حله. ويصار في حالة حله إلى اتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الحماية اللازمة للأولاد عند وجودهم.

المادة ٢٤

١- يكون لكل ولد قاصر، دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب، حق على أسرته وعلى المجتمع وعلى الدولة في اتخاذ تدابير الحماية التي يقتضيها قصره.

- ٢- يراعى وجوباً تسجيل كل طفل فور ولادته وإعطاؤه اسماً يحمله.
- ٣- لكل طفل حق في اكتساب الجنسية.

المادة ٢٥

يحق ويتاح لكل مواطن، دون أي تمييز بسبب أحد الاعتبارات المنصوص عليها في المادة ٢ ودون أي قيد غير معقول، القيام بما يلي:

- (أ) الإسهام في إدارة الشؤون العامة مباشرة أو بواسطة ممثلين مختارين بحرية؛
- (ب) الاشتراك اقتراعاً وترشيحاً في انتخابات دورية صحيحة نزيهة تجري على أساس الاقتراع العام المتساوي السري وتضمن الإعراب الحر عن إرادة الناخبين؛
- (ج) تولي الوظائف العامة في بلده على قدم المساواة عموماً.

المادة ٢٦

الكل أمام القانون سواء لهم دون أي تمييز حق متساو في حمايته. وينص قانوناً في هذا الصدد على حظر أي تمييز وعلى ضمان الحماية المتساوية الفعالة لجميع الأشخاص من أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

المادة ٢٧

لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أن ينكر على أي أشخاص من أبناء هذه الأقليات حق التمتع بثقافتهم والمجاهرة بدينهم وإقامة شعائره واستعمال لغتهم، بالاشتراك مع أبناء جماعتهم الآخرين.

الجزء الرابع

المادة ٢٨

- ١- تُنشأ لجنة تسمى لجنة حقوق الإنسان (ويشار إليها في هذا العهد باسم "اللجنة") تكون مؤلفة من ثمانية عشر عضواً وتتولى الوظائف المنصوص عليها فيما يلي.

- ٢- تؤلف اللجنة من مواطني الدول الأطراف في هذا العهد، المتحلين بالأخلاق السامية والمعروفين بالكفاءة والاختصاص في ميدان حقوق الإنسان، مع مراعاة فائدة اشتراك ذوي الخبرة القانونية في أعمالها.
- ٣- يجرى الأعضاء عضويتهم بالانتخاب ويخدمون بصفتهم الشخصية.

المادة ٢٩

- ١- ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة بأسماء أشخاص حائزين للمؤهلات المنصوص عليها في المادة ٢٨ ترشحهم الدول الأطراف في هذا العهد لذلك الغرض.
- ٢- يجوز لكل دولة من الدول الأطراف في هذا العهد أن ترشح شخصين على الأكثر. ويجب في المرشحين أن يكونا من مواطني الدولة المرشحة.
- ٣- يجوز إعادة ترشيح الشخص ذاته.

المادة ٣٠

- ١- يجري أول انتخاب بعد ستة أشهر على الأكثر من تاريخ نفاذ هذا العهد.
- ٢- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة، قبل أربعة أشهر على الأقل من موعد إجراء أي انتخاب للجنة لا يكون إجراؤه ملء مقعد يعلن شغوره وفقاً للمادة ٣٤، بتوجيه دعوة كتابية إلى الدول الأطراف في هذا العهد يدعوها فيها إلى تقديم أسماء مرشحيها لعضوية اللجنة في غضون ثلاثة أشهر.
- ٣- يقوم الأمين العام بإعداد قائمة بأسماء جميع المرشحين مع بيان الدول الأطراف التي رشحتهم، وبإنهاء هذه القائمة إلى الدول الأطراف في هذا العهد قبل شهر على الأقل من موعد إجراء كل انتخاب.
- ٤- يجري انتخاب أعضاء اللجنة في اجتماع تعقده الدول الأطراف في هذا العهد بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة. ويكتمل نصاب هذا الاجتماع بحضور ممثلي ثلثي الدول الأطراف في هذا العهد، ويفوز في الانتخاب الذي يجري فيه المرشحون الذين ينالون أكبر عدد من الأصوات والأغلبية المطلقة لأصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرين والمقترعين.

المادة ٣١

- ١- لا يجوز أن تضم اللجنة من الدولة الواحدة أكثر من مواطن واحد.
- ٢- يراعى في تأليف اللجنة تأمين التوزيع الجغرافي العادل وتمثيل الألوان الحضارية المختلفة والنظم القانونية الرئيسية.

المادة ٣٢

- ١- يكون انتخاب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات وتجوز إعادة انتخابهم إن أعيد ترشيحهم. وتنتهي مع ذلك بانقضاء سنتين ولاية تسعة من الأعضاء الفائزين في الانتخاب الأول؛ ويقوم رئيس الاجتماع المنصوص عليه في الفقرة ٤ من المادة ٣٠، فور انتهاء الانتخاب الأول، بتعيين أسماء هؤلاء الأعضاء بالقرعة.
- ٢- تجري الانتخابات اللازمة عند انتهاء الولاية وفقاً للمواد السالفة من هذا الجزء من هذا العهد.

المادة ٣٣

- ١- يقوم رئيس اللجنة، عند انقطاع أحد أعضائها، في رأى أعضائها الآخرين الإجماعي، عن تولي وظائفه لأي سبب آخر غير الغياب المؤقت، بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة بذلك، ويقوم الأمين العام عندئذ بإعلان شغور مقعد ذلك العضو.
- ٢- يقوم رئيس اللجنة فوراً، في حالة وفاة أحد أعضاء اللجنة أو استقالته، بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة بذلك، ويقوم الأمين العام بإعلان شغور مقعد ذلك العضو ابتداءً من تاريخ وفاته أو تاريخ نفاذ استقالته.

المادة ٣٤

- ١- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة، في حالة إعلان شغور أي مقعد وفقاً للمادة ٣٣ وإذا كانت ولاية العضو الذي يجب استبداله لا تنتهي في غضون ستة أشهر من بعد إعلان شغور مقعده، بإعلان ذلك إلى كل دولة من الدول الأطراف في هذا العهد، التي يجوز لها أن تقدم في غضون شهرين أسماء مرشحيها وفقاً للمادة ٢٩ ملء المقعد الشاغر.

٢- يقوم الأمين العام بإعداد قائمة أبجدية بأسماء جميع هؤلاء المرشحين، وبإتهاء هذه القائمة إلى الدول الأطراف في هذا العهد. ويصار عندئذ، وفقاً للأحكام المختصة من هذا الجزء من هذا العهد، إلى إجراء الانتخاب اللازم للملء المقعد الشاغر.

٣- يتولى العضو المنتخب لملء المقعد المعلن شغوره وفقاً للمادة ٣٣ مهام عضويته طوال المدة الباقية من ولاية العضو الذي شغره مقعده بموجب أحكام تلك المادة.

المادة ٣٥

يتقاضى أعضاء اللجنة، بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، المكافآت اللازمة من موارد الأمم المتحدة بالشروط التي قد تقرها الجمعية العامة، مع مراعاة أهمية مسؤوليات اللجنة.

المادة ٣٦

يتولى الأمين العام للأمم المتحدة تزويد اللجنة بما يلزمها من الموظفين والتسهيلات لاضطلاعها الفعال بالوظائف المسندة إليها بموجب هذا العهد.

المادة ٣٧

١- يتولى الأمين العام للأمم المتحدة دعوة اللجنة إلى عقد اجتماعها الأول في مقر الأمم المتحدة.

٢- تتولى اللجنة، بعد اجتماعها الأول، عقد اجتماعاتها الأخرى في المناسبات التي ينص عليها نظامها الداخلي.

٣- تعقد اللجنة اجتماعاتها عادة في مقر الأمم المتحدة أو في مكتب الأمم المتحدة بجنيف.

المادة ٣٨

يجب على كل عضو من أعضاء اللجنة أن يتعهد رسمياً في جلسة علنية قبل توليه وظائفه بتأدية هذه الوظائف بكل تجرد ونزاهة وإخلاص.

المادة ٣٩

- ١- تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لمدة سنتين. ويجوز لها إعادة انتخابهم.
- ٢- تتولى اللجنة وضع نظامها الداخلي مع مراعاة تضمينه الأحكام التالية:
 - (أ) يكتمل النصاب بحضور اثني عشر عضواً؛
 - (ب) تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين.

المادة ٤٠

- ١- تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بتقديم التقارير اللازمة عن التدابير التي اتخذتها والتي تمثل إعمالاً للحقوق المعترف بها فيه وعن التقدم المحرز لتأمين التمتع بهذه الحقوق، وبإجراء هذا التقديم:
 - (أ) في غضون سنة من نفاذ هذا العهد بالنسبة إلى الدول الأطراف المعنية؛
 - (ب) ثم كلما طلبت اللجنة إليها ذلك.
- ٢- تقدم جميع التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بإحالتها إلى اللجنة للنظر فيها. ويشار وجوباً في التقارير المقدمة إلى العوامل والمصاعب الموجودة والمؤثرة في تنفيذ أحكام هذا العهد.
- ٣- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة، جوازاً، وبعد التشاور مع اللجنة، بموافاة الوكالات المتخصصة المعنية بنسخ عن أية أجزاء من تلك التقارير تتصل بأية مسائل قد تدخل في ميدان اختصاصها.
- ٤- تقوم اللجنة بدراسة التقارير المقدمة من الدول الأطراف في هذا العهد، وبموافاة هذه الدول بتقاريرها مشفوعة بالملاحظات العامة التي قد تستنسبها. وتقوم اللجنة أيضاً، وجوازاً، بموافاة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتلك الملاحظات رفق بنسخ التقارير الواردة إليها من الدول الأطراف في هذا العهد.
- ٥- يجوز للدول الأطراف في هذا العهد تقديم التعليقات اللازمة إلى اللجنة على أية ملاحظات قد يصير إبداءها وفقاً للفقرة ٤ من هذه المادة.

المادة ٤١

١- يجوز بموجب هذه المادة لأية دولة من الدول الأطراف في هذا العهد أن تعلن في أي وقت من الأوقات اعترافها باختصاص اللجنة في تلقي ونظر أية رسائل تدعى فيها إحدى الدول الأطراف عدم وفاء دولة أخرى من الدول الأطراف بالالتزامات المترتبة عليها بموجب هذا العهد. ولا يجوز تلقي ونظر الرسائل المقدمة بموجب هذه المادة إلا إذا كانت مقدمة من دولة طرف سبق أن أصدرت إعلاناً تعترف فيه تجاه ذاتها باختصاص اللجنة. ولا يجوز للجنة تلقي أية رسالة تتعلق بأية دولة من الدول الأطراف لم تصدر مثل هذا الإعلان. ويراعى في معالجة الرسائل الواردة وفقاً لهذه المادة تطبيق الإجراءات التالي:

(أ) يجوز لكل دولة من الدول الأطراف في هذا العهد، أن تعتمد، برسالة كتابية، إلى لفت نظر أية دولة أخرى من الدول الأطراف فيه إلى أي تخلف تلحظه منها في أعمال أحكامه. وتقوم الدولة المرسل إليها، في غضون ثلاثة أشهر من تلقيها الرسالة، بموافاة الدولة المرسلة بالإيضاحات أو البيانات الكتابية الأخرى اللازمة لجلاء المسألة مع الإشارة إلى الإجراءات وطرق الرجوع المحلية التي صار أو يصير أو يمكن اللجوء إليها لتدارك الأمر؛

(ب) يكون لكل من الدولتين الطرفين المعنيتين، عند تعذر تسوية المسألة تسوية مرضية لهما كليهما في غضون ستة أشهر من بعد تلقي الدولة المرسل إليها للرسالة الأولى، الحق في إحالة المسألة إلى اللجنة بإعلان ترسله إليها وإلى الدولة الأخرى؛

(ج) لا يجوز للجنة النظر في أية مسألة محالة إليها إلا بعد التأكد من استعمال جميع طرق الرجوع المحلية المتوفرة ومن استنفادها في المسألة وفقاً لمبادئ القانون الدولي المستقرة. ولا تسري هذه القاعدة عند استغراق إجراءات الرجوع مدداً تتجاوز الحدود المعقولة؛

(د) تعقد اللجنة جلساتها سرية عند بحث الرسائل المنصوص عليها في هذه

المادة؛

(هـ) تتيح اللجنة للدولتين الطرفين المعنيتين، مع مراعاة أحكام البند (ج)، الإفادة من مساعيها الحميدة بغية الوصول إلى حل ودي للمسألة على أساس احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها في هذا العهد؛

(و) يجوز للجنة، في أية مسألة محالة إليها، أن تطلب إلى الدولتين الطرفين المعنيتين المشار إليهما في البند (ب) تزويدها بجميع المعلومات المناسبة؛

(ز) يكون لكل دولة من الدولتين الطرفين المعنيتين المشار إليهما في البند (ب) حق انتداب ممثل يمثلها أمام اللجنة عند نظرها في المسألة، وإبداء ملاحظاتها شفهاً أو كتابةً أو بالطريقتين كليهما؛

(ح) تقوم اللجنة في غضون اثني عشر شهراً من بعد تاريخ تلقي الإعلان المنصوص عليه في البند (ب)، بتقديم التقرير اللازم مع مراعاة ما يلي:

'١' قصر تقريرها، في حالة الوصول إلى الحل اللازم حسب أحكام البند (هـ)، على إيراد بيان موجز بالوقائع وبالحل الذي تم الوصول إليه؛

'٢' قصر تقريرها، في حالة تعذر الوصول إلى الحل اللازم حسب أحكام البند (هـ)، على إيراد بيان موجز بالوقائع، وإرفاقه بنص الملاحظات الكتابية وبمحضر الملاحظات الشفوية التي أبدتها الدولتان الطرفان المعنيتان.

ويراعى في كل مسألة إنهاء التقرير المختص إلى الدولتين الطرفين المعنيتين.

٢- تنفذ أحكام هذه المادة بقيام عشر دول من الدول الأطراف في هذا العهد بإصدار الإعلانات المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة. وتودع هذه الإعلانات لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ويقوم الأمين العام بإرسال صور عنها إلى الدول الأطراف الأخرى. ويجوز في أي وقت سحب أي إعلان بإشعار يرسل إلى الأمين العام. ولا يجوز أن يخل هذا السحب أي إحلال بالنظر في أية مسألة تثيرها أية رسالة تم تقديمها بموجب هذه المادة؛ ولا يجوز تلقي أية رسالة جديدة من أية دولة من الدول الأطراف بعد تلقي الأمين العام إشعار سحب الإعلان ما لم تكن الدولة الطرف المعنية قد أصدرت إعلاناً جديداً.

المادة ٢٤

١- (أ) يجوز للجنة، عند تعذر حل المسألة المحالة إليها وفقاً للمادة ٤١ حالاً مرضياً للدولتين الطرفين المعنيتين، تعيين لجنة توفيق خاصة (يشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة التوفيق") يصير تعيينها بعد موافقة الدولتين الطرفين المعنيتين، وتتاح لهما الإفادة من مساعيها الحميدة بغية الوصول إلى حل ودي للمسألة على أساس احترام أحكام هذا العهد؛

(ب) تتألف لجنة التوفيق من خمسة أشخاص يصير تعيينهم بموافقة الدولتين الطرفين المعنيتين. وتقوم اللجنة (الثمانعشرية)، عند تعذر وصول الدولتين الطرفين المعنيتين

خلال ثلاثة أشهر إلى اتفاق على تكوين لجنة التوفيق كلها أو بعضها، بانتخاب الأعضاء غير المتفق عليهم من بين أعضائها هي بالاقتراع السري وأغلبية الثلثين.

٢- يعمل أعضاء لجنة التوفيق بصفتهم الشخصية. ويحظر أن يكونوا من مواطني الدولتين الطرفين المعنيتين أو مواطني أية دولة لا تكون طرفاً في هذا العهد أو تكون طرفاً فيه ولكن لا تكون قد أصدرت الإعلان المنصوص عليه في المادة ٤١.

٣- تنتخب لجنة التوفيق رئيسها وتضع نظامها الداخلي.

٤- تعقد لجنة التوفيق اجتماعاتها عادة في مقر الأمم المتحدة أو في مكتب الأمم المتحدة بجنيف. ويجوز مع ذلك عقدها في أي مكان مناسب آخر قد تعينه لجنة التوفيق بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة والدولتين الطرفين المعنيتين.

٥- توفر للجان التوفيق المعنية بموجب هذه المادة خدمات الأمانة المفورة وفقاً للمادة ٣٦.

٦- توضع المعلومات التي تلقتها اللجنة وقامت بتدقيقها ومقارنتها تحت تصرف لجنة التوفيق، ويجوز للجنة التوفيق أن تطلب إلى الدولتين الطرفين المعنيتين تزويدها بجميع المعلومات المناسبة الأخرى.

٧- تقوم لجنة التوفيق، بعد استنفادها النظر في المسألة ولكن على أية حال قبل انقضاء اثني عشر شهراً على عرض المسألة عليها، بتقديم تقرير إلى رئيس اللجنة (الثمانعشرية) لإنهائه إلى الدولتين الطرفين المعنيتين:

(أ) تراعي لجنة التوفيق، في حالة تعذر إنجازها النظر في المسألة خلال اثني عشر شهراً، قصر تقريرها على إيراد بيان موجز بحالة نظرها في المسألة؛

(ب) تراعي لجنة التوفيق، في حالة الوصول إلى حل ودي للمسألة على أساس احترام حقوق الإنسان المعترف بها في هذا العهد، قصر تقريرها على إيراد بيان موجز بالوقائع وبالحل الذي تم الوصول إليه؛

(ج) تراعي لجنة التوفيق، عند تعذر الوصول إلى حل حسب أحكام البند (ب)، تضمين تقريرها النتائج التي وصلت إليها بشأن جميع المسائل الوقائية المتصلة بالنزاع بين الدولتين الطرفين المعنيتين وآراءها بشأن إمكانيات حل المسألة حلاً ودياً، وتضمنه كذلك نص الملاحظات الكتابية ومحضر الملاحظات الشفوية المبداءة من الدولتين الطرفين المعنيتين؛

(د) تقوم الدولتان الطرفان المعنيتان، في حالة تقديم تقرير لجنة التوفيق بموجب البند (ج) وفي غضون ثلاثة أشهر من تلقيه، بإعلان رئيس اللجنة (الثمان عشرة) بقبولها أو رفضها لمضمون تقرير لجنة التوفيق.

٨- لا تخل أحكام هذه المادة بالمسؤوليات المسندة إلى اللجنة بموجب المادة ٤١.

٩- تتناصف الدولتان الطرفان المعنيتان جميع نفقات أعضاء لجنة التوفيق وفقاً للتقديرات التي يضعها الأمين العام للأمم المتحدة.

١٠- يخول الأمين العام للأمم المتحدة سلطة دفع نفقات أعضاء لجنة التوفيق عند الاقتضاء قبل سداد الدولتين الطرفين المعنيتين لها وفقاً للفقرة ٩ من هذه المادة.

المادة ٣٣

يكون لأعضاء اللجنة ولأعضاء لجنة التوفيق الخاصة الذين قد يصير تعيينهم وفقاً للمادة ٤٢ حق الإفادة من التسهيلات والامتيازات والحصانات المقررة للخبراء الموفدين في مهمة للأمم المتحدة في الأجزاء المختصة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

المادة ٤٤

لا يخل تطبيق الأحكام المتعلقة بتنفيذ هذا العهد بالإجراءات المقررة في ميدان حقوق الإنسان بحكم أو بموجب الوثائق التأسيسية والاتفاقيات الخاصة بالأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، ولا تحول تلك الأحكام دون لجوء الدول الأطراف في هذا العهد إلى الإجراءات الأخرى لتسوية المنازعات المعنية وفقاً للاتفاقات الدولية العامة والخاصة النافذة فيما بينها.

المادة ٤٥

تقوم اللجنة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتقديم تقرير سنوي عن نشاطاتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الجزء الخامس

المادة ٤٦

يحظر تفسير أي حكم من أحكام هذا العهد بما يفيد إخلاله بالأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي دساتير الوكالات المتخصصة، والمحددة لمسؤوليات مختلف هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة فيما يتعلق بالمسائل التي يتناولها هذا العهد.

المادة ٤٧

يحظر تفسير أي حكم من أحكام هذا العهد بما يفيد إخلاله بحق الشعوب الأصيل في التمتع الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية وفي الاستخدام التام الحر لها.

الجزء السادس

المادة ٤٨

١- يعرض هذا العهد لتوقيع أية دولة من الدول الأطراف في الأمم المتحدة أو الأعضاء في أية وكالة من وكالاتها المتخصصة، وأية دولة من الدول الأطراف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وأية دولة أخرى تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعتها إلى أن تصبح طرفاً في هذا العهد.

٢- يخضع هذا العهد للتصديق. وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٣- يعرض هذا العهد لانضمام أية دولة من الدول المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة.

٤- يتم الانضمام بإيداع وثيقة الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٥- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإعلان جميع الدول التي تكون قد وقعت هذا العهد أو انضمت إليه بكل إيداع يحصل لأية وثيقة من وثائق التصديق أو الانضمام.

المادة ٤٩

- ١- ينفذ هذا العهد بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة والثلاثين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٢- ينفذ هذا العهد، بالنسبة إلى كل دولة تصدق عليه أو تنضم إليه بعد إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة والثلاثين، بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثيقة تصديق أو انضمام تلك الدولة.

المادة ٥٠

تسري أحكام هذا العهد، دون أي قيد أو استثناء، على جميع أجزاء الدول الاتحادية.

المادة ٥١

- ١- يجوز لأية دولة من الدول الأطراف في هذا العهد اقتراح إدخال أي تعديل عليه وإيداع هذا التعديل المقترح لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإتخاذ جميع التعديلات المقترحة إلى الدول الأطراف في هذا العهد طالباً إليها إعلامه عما إذا كانت تؤيد عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في تلك الاقتراحات والاقتراع عليها. ويدعو الأمين العام إلى عقد مثل هذا المؤتمر برعاية الأمم المتحدة إن أيدت عقده ثلث الدول الأطراف على الأقل. ويراعى، في أي تعديل تعتمد عليه الأطراف الحاضرة والمقترحة في المؤتمر، تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة عليه.
- ٢- تنفذ التعديلات بنيلها موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة وقبول أغلبية ثلثي الدول الأطراف في هذا العهد وفقاً لإجراءاتها الدستورية المختلفة.
- ٣- تكون التعديلات النافذة ملزمة بالنسبة إلى الدول الأطراف التي قبلتها، بينما تظل الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذا العهد وبأي تعديل سابق تكون قد قبلته.

المادة ٥٢

يقوم الأمين العام للأمم المتحدة، بصرف النظر عن الإعلانات الحاصلة بموجب الفقرة ٥ من المادة ٤٨، بإعلان جميع الدول المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ذاتها، بما يلي:

- (أ) التوقيعات والتصديقات والانضمامات الحاصلة بموجب المادة ٤٨؛
- (ب) تاريخ نفاذ هذا العهد بموجب المادة ٤٩، وتاريخ نفاذ أية تعديلات
حاصلة بموجب المادة ٥١.

المادة ٥٣

- ١- حرر هذا العهد بخمس لغات رسمية متساوية هي الإسبانية والإنكليزية
والروسية والصينية والفرنسية، ويودع في محفوظات الأمم المتحدة.
- ٢- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال صور مصدقة عن هذا العهد إلى
جميع الدول المشار إليها في المادة ٤٨.

البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

اعتمد بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)

المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦

تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٦

إن الدول الأطراف في هذا البروتوكول،

إذ ترى من المناسب، تعزيزاً لإدراك مقاصد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ويشار إليه فيما يلي باسم "العهد") ولتنفيذ أحكامه، تمكين لجنة حقوق الإنسان، المنشأة بموجب أحكام الجزء الرابع من العهد (ويشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة")، من القيام، وفقاً لأحكام هذا البروتوكول، بتلقي ونظر الرسائل المقدمة من الأفراد الذين يدعون أنهم ضحايا أي انتهاك لأي حق من الحقوق المقررة في العهد،

قد اتفقت على ما يلي:

المادة ١

تعترف كل دولة من الدول الأطراف في العهد، تصحح طرفاً في هذا البروتوكول، باختصاص اللجنة في تلقي ونظر الرسائل المقدمة من الأفراد الداخلين في ولاية تلك الدولة الطرف والذين يدعون أنهم ضحايا أي انتهاك من جانبها لأي حق من الحقوق المقررة في العهد. ولا يجوز للجنة تلقي أية رسائل تتعلق بأية دولة من الدول الأطراف في العهد لا تكون طرفاً في هذا البروتوكول.

المادة ٢

يجوز، مع مراعاة أحكام المادة ١، للأفراد الذين يدعون حصول أي انتهاك لأي حق من حقوقهم المذكورة في العهد والذين يكونون قد استنفدوا جميع طرق الرجوع المحلية المتوفرة، تقديم رسالة كتابية إلى اللجنة لتنظر فيها.

المادة ٣

تقرر اللجنة، وجوباً، عدم قبول أية رسالة مقدمة بموجب هذا البروتوكول تكون مغفلة أو منطوية في رأي اللجنة على تعسف في استعمال حق تقديم الرسائل أو منافية لأحكام العهد.

المادة ٤

١- تقوم اللجنة، مع مراعاة أحكام المادة ٣، بلفت نظر الدولة الطرف في هذا البروتوكول، المدعى انتهاكها لأي حكم من أحكام العهد، إلى أية رسالة مقدمة إلى اللجنة بموجب هذا البروتوكول.

٢- تقوم الدولة المذكورة، في غضون ستة أشهر، بموافاة اللجنة بالإيضاحات أو البيانات الكتابية اللازمة لجلاء المسألة، مع الإشارة عند الاقتضاء إلى أية تدابير ربما تكون قد اتخذتها لتدارك الأمر.

المادة ٥

١- تنظر اللجنة في الرسائل التي تلقاها بموجب هذا البروتوكول، في ضوء جميع المعلومات الكتابية الموفرة لها من الفرد المعني ومن الدولة الطرف المعنية.

٢- لا يجوز للجنة أن تنظر في أية رسالة من أي فرد إلا بعد التأكد مما يلي:

(أ) كون المسألة ذاتها ليست قيد البحث بموجب أي إجراء آخر من إجراءات التحقيق الدولي أو التسوية الدولية؛

(ب) كون الفرد المعني قد استنفد جميع طرق الرجوع المحلية المتوفرة. ولا تسري هذه القاعدة عند استغراق إجراءات الرجوع مدداً تتجاوز الحدود المعقولة.

٣- تعقد اللجنة جلساتها سرية عند نظرها في الرسائل المنصوص عليها في هذا

البروتوكول.

٤ - تقوم اللجنة بإنهاء ملاحظاتها إلى الدولة الطرف المعنية وإلى الفرد المعني.

المادة ٦

تقوم اللجنة بتضمين تقريرها السنوي المنصوص عليه في المادة ٤٥ من العهد موجزاً لنشاطاتها المباشرة بموجب هذا البروتوكول.

المادة ٧

لا تفرض أحكام هذا البروتوكول، حتى تحقيق أغراض القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ بشأن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، أي قيد على حق الالتماس المقرر لهذه الشعوب في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاتفاقيات والوثائق الدولية الأخرى المعقودة برعاية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

المادة ٨

- ١ - يعرض هذا البروتوكول لتوقيع أية دولة تكون قد وقعت على العهد.
- ٢ - يخضع هذا البروتوكول لتصديق أية دولة تكون قد صدقت على العهد أو انضمت إليه. وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٣ - يعرض هذا البروتوكول لانضمام أية دولة تكون قد صدقت على العهد أو انضمت إليه.
- ٤ - يتم الانضمام بإيداع وثيقة الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٥ - يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإعلان جميع الدول التي تكون قد وقعت هذا البروتوكول أو انضمت إليه بكل إيداع يحصل لأية وثيقة من وثائق التصديق أو الانضمام.

المادة ٩

- ١ - ينفذ هذا البروتوكول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام العاشرة لدى الأمين العام للأمم المتحدة، شرط نفاذ العهد.

٢ - ينفذ هذا البروتوكول، بالنسبة إلى كل دولة تصدق عليه أو تنضم إليه بعد إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام العاشرة، بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو انضمام تلك الدولة.

المادة ١٠

تسري أحكام هذا البروتوكول، دون أي قيد أو استثناء، على جميع أجزاء الدول الاتحادية.

المادة ١١

١ - يجوز لأية دولة من الدول الأطراف في هذا البروتوكول اقتراح إدخال أي تعديل عليه وإيداع هذا التعديل المقترح لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإنهاء جميع التعديلات المقترحة إلى الدول الأطراف في هذا البروتوكول طالباً إليها إعلامه عما إذا كانت تؤيد عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في تلك الاقتراحات والاقتراح عليها. ويدعو الأمين العام إلى عقد مثل هذا المؤتمر برعاية الأمم المتحدة إن أيدت عقده ثلث الدول الأطراف على الأقل. ويراعى، في أي تعديل تعتمد أغلبية الدول الأطراف الحاضرة والمقترعة في المؤتمر، تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة عليه.

٢ - تنفذ التعديلات بنيلها موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة وقبول أغلبية ثلثي الدول الأطراف في هذا البروتوكول وفقاً لإجراءاتها الدستورية المختلفة.

٣ - تكون التعديلات النافذة ملزمة بالنسبة للدول الأطراف التي قبلتها، بينما تظل الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذا البروتوكول وبأي تعديل سابق تكون قد قبلته.

المادة ١٢

١ - يجوز لأية دولة من الدول الأطراف نقض هذا البروتوكول في أي وقت بإعلان كتابي توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وينفذ النقض بعد ثلاثة أشهر من تاريخ ورود الإعلان إلى الأمين العام.

٢ - لا يخل النقض باستمرار سريان أحكام هذا البروتوكول على أية رسالة مقدمة بموجب المادة ٢ قبل نفاذ النقض.

المادة ١٣

يقوم الأمين العام للأمم المتحدة، بصرف النظر عن الإعلانات الحاصلة بموجب الفقرة ٥ من المادة ٨ من هذا البروتوكول، بإعلان جميع الدول المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٤٨ من العهد، بما يلي:

(أ) التوقيعات والتصديقات والانضمامات الحاصلة بموجب المادة ٨؛

(ب) تاريخ نفاذ هذا البروتوكول بموجب المادة ٩، وتاريخ نفاذ أية تعديلات حاصلة بموجب المادة ١١؛

(ج) وثائق النقض الواردة بموجب المادة ١٢.

المادة ١٤

١- حرر هذا البروتوكول بخمس لغات رسمية متساوية هي الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية، ويودع في محفوظات الأمم المتحدة.

٢- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال صورة مصدقة عن هذا البروتوكول إلى جميع الدول المشار إليها في المادة ٤٨ من العهد.

البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام

اعتمد بقرار الجمعية العامة ٤٤/١٢٨

المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

تاريخ بدء النفاذ: ١١ تموز/يوليه ١٩٩١

إن الدول الأطراف في هذا البروتوكول،

إذ تؤمن بأن إلغاء عقوبة الإعدام يسهم في تعزيز الكرامة الإنسانية والتطوير
التدريجي لحقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد في ١٠ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٤٨، والمادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المعتمد
في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦،

وإذ تلاحظ أن المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تشير
إلى إلغاء عقوبة الإعدام بعبارة توحى بشدة بأن هذا الإلغاء أمر مستصوب،

واقتراناً منها بأنه ينبغي اعتبار جميع التدابير الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام تقدماً
في التمتع بالحق في الحياة،

ورغبة منها في أن تأخذ علي عاتقها بموجب هذا البروتوكول التزاماً دولياً بإلغاء
عقوبة الإعدام،

اتفقت على ما يلي:

المادة ١

- ١- لا يُعدم أي شخص خاضع للولاية القضائية لدولة طرف في هذا البروتوكول.
- ٢- تتخذ كل دولة طرف جميع التدابير اللازمة لإلغاء عقوبة الإعدام داخل نطاق ولايتها القضائية.

المادة ٢

- ١- لا يُسمح بأي تحفظ علي هذا البروتوكول إلا بالنسبة لتحفظ يكون قد أعلن عند التصديق عليه أو الانضمام إليه، وينص على تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب طبقاً لإدانة في جريمة بالغة الخطورة تكون ذات طبيعة عسكرية وترتكب في وقت الحرب.
- ٢- ترسل الدولة الطرف، التي تعلن مثل هذا التحفظ، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، عند التصديق علي البروتوكول أو الانضمام إليه، الأحكام ذات الصلة من تشريعاتها الوطنية التي تطبق في زمن الحرب.
- ٣- تقوم الدولة الطرف التي تعلن مثل هذا التحفظ بإخطار الأمين العام للأمم المتحدة ببداية أو نهاية أي حالة حرب تكون منطبقة على أراضيها.

المادة ٣

تقوم الدول الأطراف في هذا البروتوكول بتضمين التقارير التي تقدمها إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وفقاً للمادة ٤٠ من العهد، معلومات عن التدابير التي اتخذتها لإنفاذ هذا البروتوكول.

المادة ٤

بالنسبة للدول الأطراف في العهد التي تكون قد قدمت إعلاناً بموجب المادة ٤١، يمتد اختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في استلام الرسائل والنظر فيها، عندما تدعي دولة طرف أن دولة طرفاً أخرى لا تفي بالتزاماتها، ليشمل أحكام هذا البروتوكول، ما لم تصدر الدولة الطرف المعنية بياناً يفيد العكس عند التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه.

المادة ٥

بالنسبة للدول الأطراف في البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المعتمد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، يمتد اختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في استلام الرسائل الواردة من أفراد خاضعين لولايتها القضائية والنظر فيها، ليشمل أحكام هذا البروتوكول، ما لم تصدر الدولة الطرف المعنية بياناً يفيد العكس عند التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه.

المادة ٦

- ١- تنطبق أحكام هذا البروتوكول كأحكام إضافية للعهد.
- ٢- دون المساس بإمكانية إعلان تحفظ بموجب المادة ٢ من هذا البروتوكول، لا ينتقص الحق المضمون في الفقرة ١ من المادة ١ من هذا البروتوكول بموجب المادة ٤ من العهد.

المادة ٧

- ١- باب التوقيع على هذا البروتوكول مفتوح أمام أية دولة من الدول الموقعة على العهد.
- ٢- تصدق على هذا البروتوكول أية دولة تكون قد صدّقت على العهد أو انضمت إليه. وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٣- يفتح باب الانضمام إلى هذا البروتوكول أمام أية دولة تكون قد صدّقت على العهد أو انضمت إليه.
- ٤- يبدأ نفاذ الانضمام بإيداع صك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٥- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإبلاغ جميع الدول التي وقّعت على هذا البروتوكول أو انضمت إليه، عن إيداع كل صك من صكوك التصديق أو الانضمام.

المادة ٨

- ١- يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام العاشر لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٢- يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة لكل دولة تصدق عليه أو تنضم إليه بعد إيداع صك التصديق أو الانضمام العاشر، بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام الخاص بها.

المادة ٩

تنطبق أحكام هذا البروتوكول على جميع أجزاء الدول الاتحادية دون أية قيود أو استثناءات.

المادة ١٠

- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإبلاغ جميع الدول المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٤٨ من العهد بالتفاصيل التالية:
- (أ) التحفظات والرسائل والإخطارات الصادرة بموجب المادة ٢ من هذا البروتوكول؛
- (ب) البيانات الصادرة بموجب المادة ٤ أو المادة ٥ من هذا البروتوكول؛
- (ج) التوقيعات والتصديقات والانضمامات بموجب المادة ٧ من هذا البروتوكول؛
- (د) تاريخ بدء نفاذ هذا البروتوكول بموجب المادة ٨ منه.

المادة ١١

- ١- يودع هذا البروتوكول، الذي تتساوى نصوصه الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية، في محفوظات الأمم المتحدة.
- ٢- يقوم الأمين العام بإرسال نسخ موثقة من هذا البروتوكول إلى جميع الدول المشار إليها في المادة ٤٨ من العهد.